أميركيين آخرين، سعوا، من جهتهم، الى تحذير الحكومة الاسرائيلية، من انه لا يمكن لواشنطن الموافقة على منحها ضمانات قروض «تأييداً للخط السياسي المتشدّد فيها». ومع انهم لم يذكروا رئيس الحكومة، اسحق شامير، بالاسم، فان تعليقاتهم بدت وكأنها اشارة واضحة الى السياسة التي يتبعها شامير وآخرون في الائتلاف الحكومي، والداعية الى مواصلة بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة. وأشاروا الى ان الرأي العام الاميركي، الذي يميل الى معارضة المساعدات الخارجية، «ليس في وضع يشجّعه على تأييد هذه الضمانات». وقالوا: «اذا كان لنا ان نمدّ يدنا لنأخذ من أفواه دافعي الضرائب الذي ينتابهم القلق، فالافضل ان نتأكد، أولاً، من الحاجة القصوى والملموسة» الى هذه الاموال، ومن أنها ستقدّم «في سياق اتفاق السياسة الاسرائيلية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية وسياستها» (**النهار**، ٢٣/٢/١٩٩٢).

وعلى الرغم من ان المسؤولين الاميركين لم يتحدثوا، بالتفصيل، عن السياسة الاميركية في هذا الشأن، فان التفسير الوحيد لهذه السياسة يرتكز على معارضة بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة، وعلى مبدأ مقايضة «الارض في مقابل السلام». هذا، على الأقل، هو الادراك السائد لدى المسؤولين الاسرائيليين الذين ما فتئوا يعبّرون عن استيائهم من هذه السياسة. فقد أوضح السفير الاسرائيلي لدى واشنطن، زلمان شوفال، بعد لقائه مع وزير الخارجية الاميركية، ان الجانبين لم يتوصّلا الى اتفاق بشأن ضمانات القروض، بسبب «اصرار الحكومة الاميركية على ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات» في الاراضي المحتلة. وقال: «اتفقنا على عدد من النقاط، ولم نتفق على نقاط أخرى». وأشار الى ان حكومته لا ترى ضرورة الربط بين الاستيطان وطلب معونة انسانية، لكن «من الواضح ان واشنطن لا تشاطرنا، تماماً، هذا الرأي» (**المصدر نفسه**، ٨/٢/١٩٩٢). ومن جهته، شنّ وزير الصحة الاسرائيلي، ايهود اولمرت، هجوماً عنيفاً على الادارة الاميركية وسياستها تجاه قضية ضمانات القروض، واعتبر ان الهدف النهائي للحكومة الاميركية «هو ارغام اسرائيل على سحب قواتها الى حدودها القديمة» (**الحياة**، ١١/٢/١٩٩٢).

ولا ريب في ان اتجاه الادارة الاميركية الى طرح ضمانات القروض، بهذه الحدّة، انما يعكس احساسها بالمأزق الذي واجهته ازاء اصرار رئيس الوزراء الاسرائيلي على الاستمرار في النشاط الاستيطاني. فمجرّد الاعلان عن ضرورة اتفاق السياسة الاسرائيلية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية مثّل تغييراً واضحاً في السياسة الاميركية، وفي موقف الوزير بيكر، بالذات، الذي حدّد، في شهادة له في لجنة الاعتمادات في مجلس النواب، الشروط التي تتفاوض الادارة على أساسها مع الحكومة الاسرائيلية لتقديم ضمانات القروض، وقال ان أمام تل ـ أبيب أحد خيارين: إمّا الحصول على ضمانات القروض البالغة عشرة مليارات دولار على مدى خمس سنوات، في مقابل تجميد كل النشاطات الاستيطانية في الاراضي المحتلة، بما في ذلك الأعمال المتعلّقة بالبنية التحتية، وإمّا القبول بضمانات قروض أقل ممّا طلبته، ولمدة سنة واحدة، مع السماح لها باكمال بناء المساكن التي بدأتها قبل مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، شرط اقتطاع كلفة بناء هذه المساكن في الاراضي المحتلة من ضمانات القروض. وأضاف، ان الشروط الاميركية تشمل، أيضاً، عمليات بناء الطرق والمجاري الصحية واقتطاع الاراضي وتحضيرها لأعمال البناء والمساكن والمستوطنات، وان بلاده لن تكون مستعدة لتقديم المبالغ المقرّرة، سنوياً، دفعة واحدة، بل ستقسّمها على مراحل، وانها ستقطع هذه المساعدات، اذا ما قرّرت ان اسرائيل استأنفت نشاطاتها الاستيطانية (جون جوشكو، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٢/١٩٩٢).

وبغية تعضيد ما ذهب اليه بيكر، رأى الرئيس الاميركي انه لا يعتزم احداث أدنى تغيير في سياسة ادارته تجاه اسرائيل، وانه لن «يزحزح» السياسة الاميركية عن مجراها، بسبب الاعتبارات السياسية لعام الانتخابات. وأقرّ، في هذا الشأن، بأن سياسته ربما تكون محفوفة بالمخاطر في اطار سعيه الى اعادة انتخابه في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، لكنه قال: «لا أستطيع ان أفعل ذلك، والاّ فلن تكون لي أي صدقية في جميع أنحاء العالم». وأضاف: «لقد أعلنا عن سياستنا... وهي سياسة صحيحة؛ وقد كانت سياسة الحكومة الاميركية منذ أمدٍ بعيد»